مجلة المجمع العلمي

توحيد الدلالة الصرفية للصيغة الفعلية المزيدة (فعّل)

الدكتور خلف عايد إبراهيم الجرادات

رئيس قسم اللغة العربية

جامعة جرش – الأردن

الملخص :

استقرّ عند القدماء والمحدثين تعدد معاني فعّل الصرفية كأخواتها من الصيغ الفعليّة المزيدة ، ولم يختلفوا البتةَ في أنّ للصيغة (فعّل) معانيَ صرفيةً عديدةً ، تكثر عند بعضهم وتقلّ عند بعض .

وقد وقف سيبويه على ستة معانٍ (فعّل) ثم تبعه النحاةُ والصرفيون القدماء فوسّعوا بعض هذه المعاني وزادوا أخر ، فذكر لها ابن عصفور ثمانية معانٍ ، وذكر لها ابن مالك عشرة معانٍ ، وبلغت تسعةً عند الرضي الاستراباذي ، على خلاف عندهم في بعضها من حيث التسمية والاصطلاحات .

أما المحدثون فسلكوا سبيل القدماء ونقلوا هذه المعاني وشعّبوا بعضها ، وزادوا فيها إلى أن بلغت عند هاشم طه شلاش واحدا وعشرين معنى تقريبا.

ويقوم هذا البحث على نفي هذا التعدد لمعاني الصيغة ويفترض أنّ لهذه الصيغة معنى صرفيا واحدا لا تعدوه ، تُردّ إليه جميع المعاني المذكورة ، لأنّ التعدد المشار إليه خلط المعنى الصرفيّ بغيره من المعاني المعجميّة والنحويّة ، زيادة على التداخل والخلط بين المعاني التي بسطوها تكثيرا وتعديدا .

وقد تبين لي أن لهذه الصيغة الفعليّة (فعّل) معنىً صرفيًا واحدا لا تعدوه . كما هو الحال في (أفعل) التي سبق معالجتها بالنظر ذاته . وقد ثبت لي هناك أن معنى (أفعل) الصرفي الرئيس والوحيد هو الجعل والصيرورة ، ورددتُ كلّ المعاني الأخرى إليه[1].

وتبيّن هنا أنّ المعنى الصرفيّ الرئيس والوحيد لفعّل هو أيضا الجعل والصيرورة على مهلةٍ ومُكث ، والشطر الثاني من المعنى(المهلة والمُكث) هو وجه الخلاف بين معنيي الصيغتين صرفيًا ، فالجعل والصيرورة في(فعّل) يصاحبه تمهّل واحتفاء ومطاولة ، وهو ما سمّاه القدماء ، غير أنّ المبالغة ليست معنى لازما للصيغة ولكنها نتيجة للمعنى الصرفيّ في قسط وافر من الأمثلة .

وهذا المعنى المستخلص ليس بدعا من المعاني التي ذكرها القدماء والمحدثون ، ولكنه جاء في عبارات القدماء موزّعا على معان متعدّدة ، ولم يجعلوه معنىً رئيسا مستقلا . وهو ما جعل المعاني تتداخل وتتضارب حتى استحال الأمر إلى تعديد وتكثير دون ضبط.

وسأستعرض ابتداءَ المعاني التي ذكرها القدماء معنى معنىً وأبيّن المعنى الجديد المفترض فيما ذكروه رادًا ما عدّدوه من معانٍ إلى هذا المعنى ضابطا له ومزيلا عن المعاني التي ذكروها التداخل والتكثير بلا طائل . ثم أعرّج على المحدثين وما زادوه لتوجيهه إلى هذا المعنى .

---

[1] انظر : توجيه الدلالة الصرفية للصيغة (أفعل) ، وهو بحث قدمته إلى مجمع اللغة العربية الأردني ، وما زال بين يدي المحكّمين.

وتوحيد المعنى الصرفيّ للصيغ الفعليّة المزيدة وضبطه يترسّخ عندي كلّما أمعنت النظر في معاني الصيغ المتكاثرة ، إذ ما تلبث أن تؤول إلى معنى صرفيّ رئيسي أساسيّ واحد . وتمثّله في أكثر من وجه من أوجه الاستعمال هو الّذي قاد إلى جعلهم الصيغة ذات معانٍ صرفيّة عديدة ، وقد ثبت هذا الأمر عند البحث الّذي أجريته على صيغة (أفعل) وها هو يترسّم أمامي في صيغة (فعّل) في هذا البحث.

١. القدماء ومعاني فعّل :

إن ما يجعلني مطمئنًا إلى صحة ما استنتجته وذكرته آنفا من أنّ المعنى الصرفيّ الرئيس والوحيد لصيغة (فعّل) هو الجعل والصيرورة على مهلة ومُكث أنّ مجمل المعاني الّتي ذكرها سيبويه لهذه الصيغة تنبئ جميعا عن المعنى المذكور بل إنها لا تخرج عنه وإن عُدّدت بأسماء مختلفة .

فأول معنى ذكره سيبويه (١٨٠ هـ ، ٧٩٦ م) لصيغة(فعّل) هو معنى التصيير والجعْل ، وقد ولج هذا المعنى من باب افتراق فعلت وأفعلت[٢] ، إذ كان يفرّق بين المعنى الصرفيّ لكلّ من فعلَ وأفعلَ ، فذكر أنّ مما يفترقان فيه أن أفعل تعني التصيير والجعل ، قال : " تقول : دخل وخرج وجلس ، فإذا أردت أنّ غيره صيّره إلى شيء من هذا قلت: أخرجه وأدخله وأجلسه...+[٣] ، وهو المعنى الّذي سماه تابعو سيبويه من النحويين

---

[٢] انظر : سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ ، ٧٩٦ م) ، الكتاب ، ٥ج ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط٣ ، القاهرة ، ١٩٨٨م ج٤/ ص٥٥

[٣] سيبويه ، الكتاب ٤/٥٥

والصرفيين النفر والتعدية ، وإن كانت عبارة سيبويه ليق من حيث الدلالة على المعنى الصرفي .

ومعنى التصيير هذا جعل سيبويه يستطرد فيذكر صيغة (فعّل) ودلالتها على هذا المعنى ، إذ قال في ذات الموضع السابق : "وقد يجيء الشيء على فعّلت فيشرك أفعلت... وذلك قولك فرح وفرّحته ، وإن شئت قلت أفرحته ، وغرم وغرمته وأغرمته إن شئت ، كما تقول : فزّعته وأفزعته+[٤].

ومن البيّن أن سيبويه يحمل (فعّل) هنا على أفعل في هذا المعنى ، أي أنه كما أنّ أفعل يفيد التصيير والجعل فإنّ فعّل يفيد هذا المعنى الصرفي أيضا ، مؤيدا ذلك بما ذكر من أمثلة .

ولم يذكر سيبويه فرقا بين هاتين الصيغتين في هذا المعنى . ولكنّه حين يتقدّم في عرض أمثلتهما يُلمع إلى فرق بينهما كما سيأتي.

وحين ذكر (أنزلت ، ونزّلت) من امثلة اتحاد فعّل وأفعل في معنى الصيرورة والجعل[٥] ، استدرك في موضع آخر[٦] قائلا : إن أبا عمرو كان يفرق بينهما . والتفريق ذاته مذهب الكسائي[٧].

ومسألة التفريق بين فعّل وأفعل في معنى الصيرورة تحتاج بحثا مستقلا لأنها تقوم على نفي الترادف بين المعاني الصرفية للصيغ ، وهي مسألة

---

[٤] سيبويه ، الكتاب ٤/٥٥

[٥] انظر : سيبويه الكتاب ٤/٥٥ ، ٥٦

[٦] السابق ٤/٦٣

[٧] أبو محمد عبدالله بن مسلم ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ ،٨٨٩م) أدب الكاتب ، ج١ ، تحقيق محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بلا تاريخ نشر ، ص ٤٦٠

تحتاج مزيدا من النظر في غير هذا المقام . وتأتي أهمية التفريق بينهما من أنّ المعنى الصرفي لفعّل يكمن في هذا التفريق ، فالمعنى الصرفيّ الأساسي لصيغة أفعل هو الجعل والصيرورة ، والمعنى الأساسي لصيغة فعّل هو الجعل والصيرورة أيضا زائدا عليه المهلة والتريث ، وبهذه الزيادة تفترق فعّل عن أفعل في المعنى الصرفيّ الأساسيّ ، وهذا المعنى الصرفيّ لفعّل هو ما يدور عليه هذا البحث.

ثم يمضي سيبويه مستعرضا استعمالات صيغة فعّل ومعانيها ، وقد ذكر طائفة من الاستعمالات تبدو في ظاهرها متنوعة ولكنها في حقيقتها تعود إلى معنى الصيرورة والجعل . قال : "وقد جاء فعّلته إذا أردت أن تجعله مفعلا ، وذلك فطّرته فأفطر ، وبشّرته فأبشر"[٦] ومعنى الجعل في هذا واضح بنص سيبويه .

وذكر بعد ذلك : " فأمّا خطّأته فإنما أردت سمّيته مخطئا كما أنّك حيث قلت فسّقته وزنّيته ، أي سمّيته بالزنا والفسق"[٧]. وهذا المعنى أيضا من معاني الجعل والتصيير ، فخطّأته : جعلته مخطئا ، وعددته كذلك ، ولا فرق على هذا بين جعلته وسمّيته. ثم قال : حيّيته أي استقبلته بحيّاك الله ، كقولك : سقيته ورعيته ، أي قلت له : سقاك الله ورعاك الله"[٨]. ولا يخفى أن معنى هذا كله الجعل والتصيير : أي جعلته مسقيا ومُحيّا ومرعيّا دعاء وتضرّعا .

---

[٦] سيبويه ، الكتاب ٤/٥٨

[٧] السابق

[٨] السابق

ولا يخفى أن معنى الجعل والتصيير في الأمثلة السابقة بين وصريح ، وإن لم ينص سيبويه على ذلك ، غير أن مضمون أمثلته وعرضه يؤيد ذلك ولا ينفيه . على الرغم من أن بعض التابعين من النحويين والصرفيين جعل لذلك معاني صرفية مستقلة كما سيأتي .

إنّ معنى الجعل والتصيير الّذي في (فعّل) ، وهو معناها الأساسيّ يخالف الجعل والتصيير الّذي في (أفعل) في أنّ الأوّل جعل وتصيير على مهلة ومكث ، وهو أمر لم يذكره سيبويه صريحا ، ولكن نحاة آخرين كأبي عمرو والكسائي لمحوه[1].

ومما يؤيد أن تلك الزيادة هي (المهلة والمكث) زيادة على إشارة بعض النحويين إليها كما سبق ، أنّ سيبويه فرّق في بعض المواضع بين فعّلت وأفعلت ، نحو : علّمته وأعلمته ، فعلمت : أدّبت ، وأعلمت : أذنت ، وآذنت أعلمت ، وأذّنت : النداء والتصويت بإعلان . [2]

فالفرق المذكور دلاليا بين الصيغتين إنما هو الفرق ذاته في المعنى الصرفيّ بينهما ، فأعلمت : جعلته عالما بالأمر ، وصيّرته ذا علم ، أمّا علّمته : فصيّرته ذا علم على وجه التمهّل والمطاولة والمبالغة ، حتى انتهى الأمر دلاليا إلى معنى التأديب الّذي هو التعليم بمطاولة واهتمام ومتابعة ، وكذا الأمر فيما ذكر سيبويه من فرق بين آذنت وأذّنت ، فالجعل والصيرورة في الأولى دون مهلة ومبالغة وهي في الثانية على مهلةٍ وتأنٍّ ومبالغة .

---

(1) انظر : سيبويه ، الكتاب ٦٣/٤ ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب ٤٦٠

(2) انظر : سيبويه ، الكتاب ٦٢/٤

ووقف سيبويه على معنى تالٍ لـ(فعّل) ولم يسمّه عبارة ، وترجمه اللاحقون على أنّه معنى الإزالة ، وذلك نحو : مرّضته ، وقذّيت عينه[١٣]. ويبدو لي أن معنى الإزالة الذي استقر عند التابعين ليس هي المعنى الصرفيّ ، ولكنها دلالةٌ مرتبطة بالمعنى المعجميّ للفعل واستعماله ، فالمعنى الصرفيّ هو الجعل ، لكنّه جعلٌ فيه سلبٌ لأصل معنى الفعل ، فمرّضته : جعلته غيرَ ذي مرض ، وقذّيتُ عينه : جعلتها غير ذات قذىً ، وجلّدته : جعلته غير ذي جلدٍ ، فالإزالة هي دلالة انتهى إليها الاستعمال مستفيدا من المعنى الصرفيّ في فعّل الذي هو الجعل والتصيير على مهلة .

وقد فرّق سيبويه بين أفعل في مثل هذه الأفعال ، وفعّل ، فقال : أمرضته : جعلته مريضا ، ومرّضته: سلبت منه المرض ، وأقذيت عينه : جعلتها قذية ، وقذّيتها : نظّفتها[١٤] ، وهو تفريق لا ينصّ فيه على معنى الإزالة من جهة ، ومن جهة أخرى فإنّه لا يجافي ما نحن فيه؛ لأن معنى الجعل والتصيير حاضر في كلتا الصيغتين ، لكنّ معه في فعّل اهتماما ومبالغةً وتمهّلا تخلو منه أفعل ، فلذلك ذهب الاستعمال في أفعل إلى التسبب لأنّه لا يحتاج في الغالب إلى مهلة أو حفاوة ، وذهب في فعّل إلى الإزالة لأنها تتحمّل المداراة والمطاولة والاهتمام . وعليه يكون معنى الإزالة والسلب الذي ذكره اللاحقون ليس معنى صرفيا أصيلا ولكنّه دلالة استعماليّة

---

[١٣] سيبويه ، الكتاب ٤/٦٠

[١٤] سيبويه ، الكتاب ٤/٦٢

مكتسبة . ولم يقل سيبويه بمعنى الإزالة ولكنّه قال في (مرّض) قد على المريض ووليه[15] .

ثم وقف سيبويه على معنى اخر أشار إلى أمثلته ولم يسمّه حين كان يفرّق بين : أصبح وصبح ، وأمسى ومسّى ، وأسحر وسحّر ، فأصبح وأمسى وأسحر : صار في حين صبح ومساء وسحر ، وهذا معنى صيرورة كما بيّنته في بحث(أفعل) ، ثم قال سيبويه : " وأمّا صبّحنا ومسّينا وسحّرنا ، فتقول: أتيناه صباحا ومساء وسحرا . ومثله بيّتناه : أتيناه بياتا+[16] ، ووجه التصيير والجعل في هذا المعنى وهذا الاستعمال أنّ فعّل -كما يبدو لي- تأتي لازمة ومتعدّية ، ومجيئها لازمة نحو : صلّب الرطب : إذا بلغ اليُبس ، وغرّب:أخذ ناحية المغرب ، وصرح الشراب : إذا صار صريحا ، وبصّر : أتى البصرة ، وهجّر : إذا سار في الهاجرة ، وعرّفوا : صاروا إلى عرفات ، ونحو هذا[17] . وفعّل في كل هذا لازمة وتفيد معنى المصير إلى كذا ، ويُقاس عليها صبّح ومسّى وسحر أي دخل وصار إلى هذا الوقت ، ولكنها صيرورة فيها تمهّل وتدرّج ، وبهذا تخالف أصبح وأمسى وأسحر . فصبّح : دخل وقت الصباح وصار إليه على مهلة ومكث ، وكذا أخواتها ، ثم استُعمل متعديا ، كقولهم : صبّحناهم ومسّيناهم وبيّتناهم ، أي جعلناهم يصيرون إلى الصباح

---

[15] سيبويه ، الكتاب ، ٤/٦١

[16] سيبويه ، الكتاب ٤/٦٢ ، ٦٣

[17] انظر : أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت٣٥٠هـ ، ٩٦١ م) ، معجم ديوان الأدب ، تحقيق أحمد مختار عمر ، مراجعة إبراهيم أنيس ، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٣م ج٦/ ص٣٤٠ ، وما بعدها .

بحالة كذا ، أو صيّرناهم إلى صباحهم على كذا ، وجعلنا صيرورتهم إلى الصباح بكذا ، وهذا التفسير لا يبتعد عن عبارة سيبويه السابقة إلاّ أنّه يوضّح وجه الجعل والصيرورة فيها .

ففي قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ ﴾ [القمر ٣٨] فسره كثير من المفسّرين على أنّه أتاهم وقت الصباح[١٨] ، وهو صحيح لكنّه تفسير عام للمعنى ، أما المعنى الصرفيّ للصيغة (صبّحهم) ، فهو : جعلنا صباحهم عذابا ، أو جعلنا العذاب صباحهم الّذي صاروا إليه.

ومن كلام العرب الشائع : صبّحهم العدوّ ، وصبّحهم الجيش ، وصبّحهم الكتائب ؛ ومعنى صبّح الصرفيّ فيه أنّ العدوّ والجيش والكتائب دخلت عليهم دخولهم الصبح حتى كان صبحهم صار كذا ، أي صباحهم الّذي صاروا إليه كان جيشا بأسرهم و غزوا أو عدوّا . قال امرؤ القيس:

إذا ما قام حالبها أرنّت ... كأنّ الحيّ صبّحهم نعيّ[١٩]

أي أن صباح الحي الّذي صاروا إليه كان نعيّا .

---

[١٨] انظر : إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (المتوفى : ٨٨٥هـ) ، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ج ١٩/ ص ١٢٧ ، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ ، ١٨٣٤ م) فتح القدير ،٦ج ، دار ابن كثير ، دار الكلم الطيب ، ط١ ، دمشق ، بيروت ، ١٤١٤هـ ج٥/ ص١٥٤

[١٩] شرح ديوان امرئ القيس وملحقاته ، ٣ج ، دراسة وتحقيق أنور أبو سويلم ، محمد الشوابكة ، إصدار مركز زايد للتراث والتاريخ ، ط١ ، دولة الإمارات ، ٢٠٠٠م ، ج٢/ ص ٥٧٩ ، ورواية الديوان : كأن الحيّ بيْنهم نعيّ ، ورواية الطوسي: بيْنهم ، ويبدو لي أنها أقرب من بيْنهم.

ومثل صبّح بيّت ، كقوله تعالى حكاية عن صالح عليه السلام ﴿ قالوا تقاسموا باللّه لنُبَيِّتَنَّهُ وأهْلَهُ ﴾ [النمل ٤٩] وجلّ المفسرين على أن التبييت: القتل ليلا ، أو لنأتينهم ليلا فنقتلهم[٢٠] . وهو تفسير عام للمعنى ، أما المعنى الصرفيّ فيقال فيه ما قيل ب (صبّح) : أي جعل بياته الّذي صار إليه قتلا ، أو حتى صار القتل كأنّه بياته ، قال صاحب التحرير والتنوير: " والتبييت جعل الشيء في البيات ، أي الليل ، مثل التصبيح+[٢١].

ثم ذكر سيبويه بعض الأمثلة الأخرى الّتي جاءت على فعّل ، مثل: شجّع ، جبّن ، شنّع ، وفسّرها على الرمي بذلك[٢٢] ، وهو معنى يؤول إلى الجعل والصيرورة ، فشجّعه : أي جعله شجاعا اعتبارا ، وجبّنه: جعلته جبانا وعددته كذلك. قال أبو حيّان الأندلسيّ موضحا توجيه قراءة (سُرِّقَ) في قوله تعالى ﴿إنَّ ابْنَكَ سَرَقَ﴾ [يوسف٨١] : " بمعنى نُسِبَ إلى السرقة ، بمعنى جُعِلَ سارقا ولم يكن كذلك حقيقة +[٢٣]

---

[٢٠] انظر: محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ ، ١٩٧٣ م) ، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) ، ٣٠ج ، الدار التونسية للنشر – تونس ، ١٩٨٤م ج٥/ ص١٩٤.

[٢١] التحرير والتنوير ج٥/ ١٩٤

[٢٢] انظر : سيبويه ، الكتاب ٦٣/٤

[٢٣] أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ ، ١٣٤٤ م) ، البحر المحيط في التفسير ، ٨ج ، تحقيق صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٠هـ ، ج٦/ ص ٣٠٨

ثم وقف سيبويه متأنيًا عند معنى الكثرة في فعّلت في أمثلة برز فيها معنى الكثرة ، نحو : كسّرته ، وقطّعته ومزّقته ، وجرّحته : أكثرت الجراحات في جسده .

وقد عدّ(فعّل) بناءً خاصًا للتكثير ، ولا يعني هذا أنّ معنى الصيغة الصرفيّ الأساسيّ هو الدلالة على التكثير ، ولكنّ معناه أننا إن أردنا التعبير عن الكثرة في الفعل فإنّ بناءها فعّل؛ إذ لو كان المقصود أن المعنى الأساسيّ هو التكثير لانتظم التكثير جميع أمثلة الصيغة واستعمالاتها ، ولم تخرج عنه ؛ ومن المعلوم أنها تستعمل لغير التكثير كالجعل والتصيير الّذي هو معناها الأساسيّ ، وإنّما التكثير معنى فرعيٌّ ، ونتيجة لمعنى الصيغة الصرفي الّذي هو الجعل والتصيير على مهلة ومكث؛ لأنّ المهلة والمكث في فعل ينتج عنها إمّا مبالغة عدديّة وهي التكثير الّذي ذكره سيبويه ، أو مبالغة نوعيّة (حفاوة واهتمام ومطاولة) .

فالتكثير معنى فرعيّ في هذه الصيغة وهو نتيجة لمعناها المقرّر في هذا البحث .

فلا يمكن أن نعدّ التكثير الّذي ذكره سيبويه المعنى الأساسيّ للصيغة ، ولكنّ ما ذكره من معنى التكثير يؤيّد في الوقت نفسه ما ذهبت إليه من معنى هذه الصيغة ؛ لأنه كما ذكرت نتيجة للمهلة والمكث الّذي في الصيغة والّذي هو شطر معناها.

فإذا كان الفعل المبني على فعّل مناسبا للمبالغة العدديّة انصرفت المهلة والمكث في الصيغة إلى التكثير العدديّ نحو : موّتت الإبل ، وقوّمت الإبل ، وفتّحت الأبواب ، وغلّقتها.

وبناء على ذلك فحين وقف سيبويه على قول الفرزدق :

ما زلت أفتحُ أبوابا وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمّار[٢٤]

استحسن سيبويه فتّح مكان أفتح لموقعها من الأبواب وهي جمع ، مستظهرا بقوله تعالى﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ [ص ٥٠].

وهناك أفعال تحتمل كلا المبالغتين : العدديّة والنوعيّة ، ففي الفعلين مثلا : كسّرت وقطّعت التكثير أظهر ، وقد يحتملان المبالغة النوعيّة ، فكسّرته قد يتوجّه معنى المبالغة والمهلة فيها – زيادة على الجعل – إلى التكثير ، بمعنى جعلته كسرا كثيرة ، وقطعا كثيرة ، وقد يتوجّه – وهو معنى غير بعيد بل قد يكون أقرب من السابق – إلى التمهّل تدبيرا ومبالغة .

وقد ذهب الراغب الأصفهاني في(غلّقت) إلى أنه يفيد الكثرة بتكثير الأبواب ، إن أغلقت أبوابا كثيرة ، أو بتكرار فعل الغلق إن كان بابا واحدا ، أو إحكام الغلق(مبالغة نوعيّة).[٢٥]

ويؤيّد ما سبق اختلاف النحاة في الفعل(نزّل) في بعض آيات الكتاب الكريم إن كان يفيد كثرة فعل الإنزال أم المبالغة فيه ، وستأتي هذه المسألة مفصّلة في موضعها .

وجاء ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ ،٨٨٩م) في أدب الكاتب بما جاء به سيبويه من معاني فعّل ، وزاد في بعضها . فمن ذلك أنه ذكر أنّ من معاني فعّل أن

---

[٢٤] انظر: الكتاب ٤/٦٥ ، لم أعثر على الشاهد في ديوان الفرزدق.

[٢٥] انظر: أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهانيّ (٥٠٢هـ ، ١١٠٨ م) ، المفردات في غريب القرآن . تحقيق صفوان عدنان الداودي . دار القلم . ط١ ،الدار الشامية ، دمشق بيروت ، ١٤١٢هـ ، ص ٦١٢(غلق)

تكون مضادة لأفعل ، نحو : أفرطتُ : جزت المقدار ، وفرّطت قصّرت ، وأعذرت في الطلب : بالغت ، وعذّرت : قصّرت ، وأقذيت العين: ألقيت فيها القذى ، وقذيتها : نظفتها من القذى ...»[٢٦] وقول ابن قتيبة بالمضادة المذكورة إنما هو بالنظر إلى ما أنت إليه دلالة كل من الفعلين في الأمثلة التي ذكرها ، وإلاّ فإنهما لا يتضادّان من جهة المعنى الصرفيّ الذي سبق تقريره ، وهو أنّ أفعل تدلّ صرفيًا على الجعل والصيرورة ، وفعّل تدلّ عليهما كذلك مع زيادة التمهّل والمبالغة . يؤيد ذلك عندي ما أورده ابن منظور في مادة (فرط) وتفرعاتها[٢٧] ، فهذه المادة تدور حول معنى السبق وترك الجماعة والتقدّم ، والفُرطة : الخروج والتقدّم ، وتكلّم فلانٌ فراطا أي سبقت منه كلمة ، وفرّطته : تركته وتقدّمته ، وقول ساعدة بن جؤية:

مع سقاة لا يفرّطُ جملَهُ ... أي لا يترك حمْله ولا يفارقُه ، وفرط عليه في القول : أسرف وتقدّم ، وفي التنزيل ﴿ قالا ربّنا إنّنا نخافُ أن يفْرُط علينا أو أن يطْغى ﴾ [طه ٤٥] وفي حديث علي رضي الله عنه: (لا يُرى الجاهلُ إلاّ مُفرطا او مفرّطا) ، هو في التخفيف: المسرف في العمل ، وبالتشديد: المقصّر فيه[٢٨].

إذ يتبيّن من العرض السابق أن المادة واحدة ، ولكنها انتهت إلى التضاد في المثال الأخير من جهة استثمار الدلالة للمعنى الصرفيّ ، فأفرط صار

---

[٢٦] ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، ٤٦٠

[٢٧] انظر: محمد بن مكرم بن على ، أبو الفضل ، جمال الدين ابن منظور (٧١١هـ) ، لسان العرب ، ١٥ ج ، دار صادر ، ط ٣ ، بيروت ، ١٤١٤ هـ ٣٦٨/٧ ، (فرط)

[٢٨] انظر : ابن منظور ، لسان العرب ٣٦٨/٧ ، (فرط) بتصرف

إلى التقدم والسبق . وافرط في القول: ترك الحدّ المعقول للقول واجتاره ، ولعلّه من هذا المجاز دخل معنى الإسراف ، أمّا من جهة المعنى الصرفيّ فلم تفارق أفعل معناها الصرفي المقرر الّذي أشرت إليه مرارا.

وفرّط: ترك وتقدّم ، وفيها معنى الجعل والصيرورة ، أي صار إلى التقدم ، وفيها جعل ما وراءه مسبوقا ومُتقدّما عليه ومتروكا ، وفيها أيضا زيادة فعّل على أفعل ، وهي التمهّل والمبالغة ، فصارت بمجموع ذلك: صار إلى التقدم وجعل ما وراءه متروكا على مهلة ومكث ، ولعلّه من هنا دخل معنى التقصير المرتبط بالترك والإهمال. فألب دلالة كل صيغة إلى ما أشار إليه اللغويّون من تناقض دلالتي هو في حقيقته منطلق من معنى صرفيّ لكلّ صيغة من غير تناقض بينهما ، وخلاصة ذلك كله أن قول ابن قتيبة في التضاد بين أفعل وفعّل لا يخرجهما عن معنييهما الصرفيين الّذين وقفت عليهما ، لأنّ التضاد ليس في المعنى الصرفيّ ولكنّه في الدلالي . وما قيل في هذا المثال يقال في سائر الأمثلة التي جاءت في الاستعمال متضادة الدلالة وإن كانت في المعنى الصرفي غير متضادة ولا تتجاوز المعنى المقرّر .

فأعذر مثلا صار ذا عُذر ، وأبلى عذرا فلا يُلام ، كما قال الخليل[٢٩] ، وهذا يُستعمل إذا أنجز المرءُ عملا وأدّى ما عليه فيه ، ومن هنا صار : أعذر في الطلب ، أي بالغ ولم يدع شيئا فيه . أمّا عذّر فهي لم تفارق معناها الصرفيّ وإن اتجهت الدلالة إلى معنى التقصير ، لأنّ عذّر : صار إلى

---

[٢٩] انظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) ، كتاب العين ٨ج ، تحقيق : مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، مكتبة الهلال ، ٢/٩٤.

العذر بتكلّف ومبالغة ، كمن يبحث عن العذر ولا يجده حاضرا ، فيتكلّفه ، وفي هذا فإنها لا تعدو معناها الصرفيّ الّذي هو الجعل والصيرورة بمبالغة وتمهّل (والتكلّف من ذلك) ، قال ابن عباس : " المعذّرون الّذين يعتذرون بلا عذر ، وقال الخليل عذّر الرجل: الّذي لم يبالغ في الأمر وهو يريك أنه يبالغ فيه .

ووضّح ذلك صاحب المقاييس : "وقولهم للمقصّر في الأمر معذّر ، وهو عندنا من العذر أيضا ، لأنه يقصّر في الأمر معوّلا على العذر "[٣٠]

وخلاصة ذلك أن الأمر انتهى إلى ارتباط أعذر بالمبالغة وعذّر بالتقصير ، وبناءً على ذلك عدّ ابن قتيبة فعّل مضادةً لأفعل ، والحقيقة أنه تضادّ دلاليّ لا من جهة المعنى الصرفيّ الّذي بني كما شرحته.

وعلى نحو ما سبق تقاسم الفعلان: أقذى وقذّى الدلالة حتى انتهى الأمر بهما إلى التضاد ، فأقذى: جعل العين ذات قذىً ، وذهبت أقذى إلى هذه الدلالة ، لأنّ الجعل فيها ليس فيه مهلة ولا مبالغة ولا تدبير ، فهو يناسب إصابة العين بما يقذيها ، فسرعة الإصابة يناسبها أفعل (أقذى) ، أمّا قذّى (فعّل) المشتقة من الجذر نفسه فإنّ فيها مهلة وتدبير وتمهّل (وهي المبالغة التي ذكرها القدماء) ، وهو أيضا ما عبّر عنه سيبويه في الفعل مرّض:بأنه إذا قام على المريض ووليه[٣١] ، فناسب قذّى (فعّل) معالجة العين من القذى وإزالته منها . وعليه فإن ما ذكره ابن قتيبة من تضاد إنما هو تضاد دلاليّ

---

[٣٠] انظر: أحمد بن فارس(٣٩٥هـ) . معجم مقاييس اللغة ، ٦ج ، تحقيق: عبدالسلام هارون . دار الفكر ، ١٩٧٩م ،

[٣١] انظر: سيبويه الكتاب ٦٢/٤

انتهت إليه الصيغتان ، لا تناقض ما استخلصته من معنى صرفيّ لكلّ منهما.

ثم ذكر ابن قتيبة من معاني فعّل أنّها تأتي ولا يراد بها التكثير ، نحو : كلّمته ، وعلّمته ، وسوّيته ، وعدّيته ، وعشّيته[٣٢]

وقوله لا يُراد بها التكثير يشير إلى أنّه يعتبر أن المعنى الرئيس لها هو التكثير وقد خرجت عنه في تلك الأمثلة ، غير أن الأمثلة المذكورة لم تخرج عن المعنى الصرفيّ الذي بيّنته ، ممّا يؤيّد أنّه هو المعنى الصرفيّ الأساسيّ رئيس التكثير ، وإن كان التكثير أحد وجوه ذلك المعنى كما وضحت ذلك.

فصيغة فعّل الّتي جاءت عليها الأمثلة السابقة أفادت -كما هو معناها- الجعل و التصيير على مهلةٍ تفيد المبالغة والاهتمام ، فالفعل كلّم لم يُستعمل منه الثلاثيّ على هذا المعنى حتى نقارن به ويظهر معنى فعّل ، وقد يؤيّد هذا نقل الكلمة دلاليًا من المعنى الحسيّ (الجرح) إلى المعنويّ (تشبيه أثر الكلمة بأثر الجرح) كما أشار لذلك بعضهم[٣٣] ، والثلاثي في المعنى الحسي مستعمل : كلم : جَرح ، وكلْم : جرْح.

---

[٣٢] انظر : ابن قتيبة ، أدب الكاتب ٤٦١

[٣٣] انظر: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى : ٨١٧هـ) ، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، تحقيق:محمد على النجار ، المكتبة العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ج١/ ص٨٢ . محمّد بن محمّد الملقّب بمرتضى الزّبيدي (١٢٠٥هـ ، ١٧٩٠ م) ، تاج العروس من جواهر القاموس ، ٤٠ ج ، تحقيق عبدالستار أحمد فرّاج ،مجموعة من المحقّقين ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٥م ، ج٣٣/ ص ٣٧٣

ولعلّ مناسبة تأثير الكلام في السامع ناسبها صيغة الجعل لمبالغة واهتمام ، ومن هنا أهمل استعمال الثلاثي على هذا المعنى .

أمّا سائر الأمثلة فالأمر فيها أيسر لوضوح معنى فعّل الصرفيّ فيها ، فعلّمته: فيها جعل وصيرورة : أي جعلته متعلّما ، وفيها تمهّل واهتمام وهي مطاولة التعليم والتدرّج فيه ، وكذلك سوّيته ، وغدّيته ، وعشّيته. والأمثلة الأخيرة تشبه فطّر وشقيقاتها التي ذكرها سيبويه ونص على معنى الجعل فيها ، ففطّرته : جعلته مفطرا[٣٤].

ثم ذكر ابن قتيبة أنّ من معاني فعّل مخالفة فعلتُ ، نحو : نمّيتُ الحديث : نقلته على جهة الإصلاح ، ونميته : نقلته على جهة الإفساد ، وهو معنى توارد عليه كثير من اللغويّين ، وكذا جاب القميص: قوّر جيْبَهُ ، وجيّبه : جعل له جيبا[٣٥].

---

[٣٤] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٤/ص٥٨

[٣٥] انظر: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي ، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) ، تهذيب اللغة ،١٥ج ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١م ، ١٥/ص٣٧١ ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري(٣٩٣هـ) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ،٧ ج ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ط٤ ، بيروت ، ١٩٨٧م ٦/٢٥١٦ ، أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده(٤٥٨هـ ،١٠٦٥م) ، المخصص ، ١٧ج ، تحقيق: خليل إبراهيم جفال ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩٦م ج /ص٢٩٥ ، علي بن جعفر بن علي السعدي ، أبو القاسم ، المعروف بابن القَطّاع الصقلي (المتوفى : ٥١٥هـ) كتاب الأفعال ،٣ج ، الطبعة ١ - ١٩٨٣ ، عالم الكتب ، ج٣/ص٢٧٩

وقد تقدّم أنّ المخالفة أو المصادفة في مثل هذا إنّما هي دلالةُ انتهت إليها الكلمات المذكورة مستفيدة من المعنى الصرفي للصيغة الّتي جاءت عليها الكلمة ، وما يعنيني هنا أن فعّل في الأمثلة لم تخرج عن معناها الصرفي الّذي أدور عليه ، وهو الجعل والصيرورة على مهلة باهتمام ومبالغة ، فنميت الحديث : أي رفعته بتدبّر وتمهّل في حين أنّ نميته رفعته وحسب . فناسب رفعه على جهة الإفساد والنميمة صيغة فعّل لأنّ في ذلك تكلف ومداراة فاختارها المعنى . وناسب الأولى فعّل(نمى) لعدم التكلف فيها .

أمّا المثال الثاني فقد نصّ ابن قتيبة على معناه ، وهو : جيّب القميص : جعل له جيبا ، ومعلوم أن جعل الجيب يحتاج مهلة ، أكثر من جاب التي هي للقطع .

وتلا سيبويه وابن قتيبة ابنَ عصفور من الصرفيين الّذي سردوا معاني فعّل وزادوا فيها وفصّلوا ، وقد أورد ثمانية معانٍ معتمدا على ما تقدّم ، غير أنّه سمّى المعاني بأسماء مستفادة من عبارات المتقدّمين ، فذكر معنى النقل ، ويريد به التعدية[٣٦] ،وهو معنى الجعل والتصيير الّذي سبقت الإشارة إليه عند سيبويه .

والتكثير وقد ذكره بمعناه ولفظه ، ثم ذكر معنى الجعل على صفة ، نحو : قطّرته ، وقد أصاب المعنى الصرفي الحقيقيّ هنا كما يبدو لي غير أنّه لم يجعل مع الجعل مهلة وتمكّن ومبالغة ، وذكر معنى التسمية ، نحو :

---

[٣٦] علي بن مؤمن ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ ، ١٢٧٠م) الممتع الكبير في التصريف ، مكتبة لبنان ، ط١ ، ١٩٩٦م ، ١٢٩

حطّأته ، وسقته ، وهو ما جاء عند سيبويه وابن قتيبة بعبارة رمي الرجل بالشيء ، وحقيقة معناه الصرفيّ لا تختلف عن سابقه الذي ذكره ابن عصفور ، وهو معنى الجعل على صفة ، وذكر معنى الدعاء ، نحو : سقيته ، ورعيته ، وهو ما حمله ابن قتيبة على معنى رميته بكذا ، وقد ذكرتُ في بحث أفعل أنّ الدعاء في مثل: أسقيه وكذا في سقّيته ليس معنىً صرفيًا؛ لأنّه مستفاد من السياق ، أما المعنى الصرفيّ فهو الجعل والصيرورة ، أي جعلته مسقيًا ومرعيًا دعاء وتصرّعا ، والفرقُ بينهما هو الفرق في المعنى الصرفيّ ؛ فأسقيه : أجعله مسقيًا ، وسقّيته : جعلته مسقيًا دعاءً على نحو فيه تمهل ومبالغة .

ثم ذكر القيام على الشيء نحو : مرّضته ، وهي ذات العبارة التي جاءت عند سيبويه ، وترجم عبارة سيبويه وهي : قذّيتها : نظّفتها ، بمعنى جديد لفعّل وهو الإزالة ، وقد ذكرها ابن قتيبة من قبل في معنى مضادة أفعل ، وقد حرّرت هناك معنى فعل فيها ، وكذلك معنى الإزالة هنا فهو ليس معنىً صرفيًا ولكنّها دلالة توجّهت إلى المعنى الصرفي وناسبها .

ويظهر مما تقدّم مدى التداخل في المعاني الصرفيّة عند القدماء وعدم ضبطها ، ومما أسهل عودهم عودا حميدا ميسّرا إلى المعنى الصرفيّ الذي ذكرته ، بل إن معظم الصرفي ليس إلا هو وإن تنوّعت دلالاتها بعض التنوع .

ثم جاء ابن مالك بعد ذلك وذكر لها عشرة معانٍ[٣٧] ، بعضها مما تقدم عند سابقيه كالتعدية والتكثير والسلب ولجعل الشيء بمعنى ما صيغ منه ، والعبارة الأخيرة هي تعديل من ابن مالك لمعنى ما اطلق عليه المتقدّمون رمي الرجل بشيء[٣٨] ، مثل شحع وجبّن. وتدلّ عبارته على أنّه لمح معنى الجعل بوضوح حين وقف على المعنى المتقدّم ، وقد شرح ذلك بأمثلة نحو : عدّلته ، وأمّرته ، أي جعلته عدلاً وأميرا ثم حمل عليه ما ذكره سابقوه على معنى الرمي بالشيء ، نحو : فسّقته ، وجهّلته ، فظاهره النسبة وحقيقة معناه الصرفيّ الجعل ، وذكر أنّ معنى الجعل نحو : بطّنت الثوب وجيّبته إذا جعلت له بطانا وجيبا.

وزاد على معاني فعّل التوجّه كشرّق وغرّب وغوّر وكوّف ، وأرى أن ردّها إلى معنى الصيرورة أوجه ، أي : صار إلى الشرق وإلى الغرب وإلى الغور وإلى الكوفة ، وهي صيرورة على تمهّل وتدرّج ، وسيأتي ذكر هذا المعنى عند الرضيّ بمعنى الدخول في الزمان : نحو هجّر ، وغلّس ، والدخول صيرورة .

ومن المعاني الّتي أضافها اختصار حكاية الشيء ، نحو : أمّنَ ، وسبّحَ ، وحمّدَ ، قال : " ومعنى اختصار الحكاية أنّ الأصل : قال آمين ... فأغنى عن ذلك صوغ فعّل "[٣٩] ، وهذا المعنى الّذي ذكره لا يفارق معنى

---

[٣٧] انظر : ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبدالله(٦٧٢هـ/١٢٧٣م) شرح التسهيل . تحقيق : عبدالرحمن السيد ، محمد بدوي المختون ، ط١ ، دار هجر ، القاهرة ١٩٩٠م ٤٥١/٣ وما بعدها

[٣٨] انظر : سيبويه٦٣/٤ ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب ٤٦١

[٣٩] ابن مالك ، شرح التسهيل ٤٥١/٣

فعّل الصرفيّ ، وهو الجعل والصيرورة على مهلة ، فسبّح صار إلى تسبيح الله جلّ جلاله ، وحمّد صار إلى حمْد الله عز وجل ، وقد يختصران العبارة التي يقولها المرء وتؤول إلى المعنى ذاته ، إذ لا فرق من حيث الدلالة بين : سبّح ، أي نزّه أو سبّح ، قال : سبحان الله ، وحمّد: ذكر ذكرا حسنا وأثنى ، وحمّد: قال الحمدُ لله .

ومن المعاني التي استحدثها ابن مالك كون فعّل موافقة لتفعّل ، أي أنها ترادفها ، وذلك نحو : ولّى وتولّى ، وبيّن الشيءُ بمعنى تبيّن ، وفكّر وتفكّر ويمّم وتيمّم[١٠].

ويبدو لي أنّ فعّل هنا غير تفعّل ، وبينهما فرقٌ دقيق مدأتّ من اختلاف البنية الصرفية ، ومن أنّ لكلّ بناء معنىً خاصّا به ، ففعّل كما أشرتُ مرارا معناها الجعل والصيرورة على تمهّل ومبالغة ، أمّا تفعّل فسيأتي لمعناها بحث مستقلٌ ، وخلاصة معناها التدرّج ، فعليه تكون ولّى : صار إلى التولية ، وتولّى : ذهب متدرّجا ، وبيّن صار إلى التبيين ، وتبيّن: بان بالتدريج ، وهكذا.

ومن تلك المعاني المستحدثة عند ابن مالك اعتباره مثل: أوّنت الحبلى: إذا صار بطنها كالأونيْن (جانب الخرج) ، وعجّزت : صارت عجوزا ، عادّا هذا المعنى مغنيا عن تفعّل، وهو خطأ للمعنيين كما يبدو لي بلا طائل ، فقد ظفر بالمعنى الصرفيّ الحقيقيّ حين فسّر أوّنت: صارت كالأونين ، وعجّزت: صارت عجوزا ، وهو تفسير يؤيّد معنى فعّل الّذي ذكرته مرارا في هذا البحث ، ولا فائدة من حمله على معنى تفعّل ، أي تأوّن أو تعجّز ،

---

[١٠] انظر : ابن مالك ، شرح التسهيل ٣/٥١٤.

فالمعنى الظاهر هو الصيرورة ولا تحتملها صيغة تفعّل التي تكشف عن التدرّج في الفعل . ويبدو لي أنّ التلاقي الدقيق بين السهلة في فعُل ، والتدرّج في تفعّل هو سبب هذا التداخل .

وما قيل في المعنيين السابقين يُقال في عدّه فعَل مرادفا فعل[٤١] ، في مثل: بشّر وبشر ، وعاض وعوّض ، وماز وميّز . فالفرق واضح بين الثلاثي والمضعّف ، وهو تابع من معنى فعّل الصرفي . وابن مالك يتابع هنا سيبويه في عدّه مثل أجاد وجوّد بمعنى.

كما أن حمله نحو : خرّب ، وعرّد ، وعيّر على أنها بمعنى فعل ، لأنه لم يأت من هذه الأفعال ثلاثي . إنما هو خلط للمعاني الصرفية كما سبقت الإشارة عند إشارة سيبويه لهذا

وإذا ما صرنا إلى الرضي الاستراباذي في شرحه المحقق للشافية نجده يذكر المعاني التي مرّت ويحقق بعضها ، فقد عدّ أن معنى التكثير هو الغالب على فعّل ، وقد سبق الرضي طائفة من النحاة ممن قرروا هذا ، منهم سيبويه والسيرافي وابن جني[٤٢] ، وقد أوضحت سابقا علاقة التكثير بالمعنى الذي أسعى إلى استخلاصه هنا ، وأنه ليس من تعارض بينهما سوى أن

---

[٤١] التسهيل ٤٥٢/٣

[٤٢] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ٦٥/٤ . أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (٣٦٨هـ) . شرح كتاب سيبويه (٥ ج) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة١ ، ٢٠٠٨م ، ٤٤٣/٤ . أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ ، ١٠٠١م) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ٢ ج ، تحقيق علي النجدي ناصف ، عبدالحليم النجار ، عبدالفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٤ م ، ٣٠١/١

التكثير فرع على المعنى الأساسيّ الرئيسي الذي استخلصته ، وهو الجعل والتصيير على مهلة ومبالغة ، إذ إن المبالغة تنصرف أحيانا إلى جهة تكثير المجعول والمصيّر . وستأتي مناقشة هذه المسألة بالتفصيل .

وحين وقف الرضيّ على معنى التعدية الذي ذكره المصنف (ابن الحاجب) نحو : فرّحته ، اعترض عليه وقال:" والأولى أن يُقال في مقام التعدية : هو بمعنى جعل الشيء ذا أصله ، ليعمّ نحو فحّى القدر : أي جعلها ذات فحا ، وشسّع النعل "[٤٣].

وهذا تحقيق قيّم من الرضيّ يوافق ما أذهب إليه في معنى فعّل؛ إذ لمح الرضيّ أن معنى التعدية يضيق عن استيعاب فعّل وأمثلته المتنوّعة فاستدرك على المصنف أن المعنى الأوسع هو جعل الشيء ذا أصله ، أي فرّحته : جعلته ذا فرح ، ونحوه .

وهو أمر يؤيّد أنّ المعنى الأساسيّ لفعّل هو ما ذكرت ، وليس ما فرّعوا من معانٍ دلاليّة ونحويّة تابعة للمعنى الصرفيّ الأساسيّ ، فالتعدية مثلا ليست معنى صرفيًا ولكنّها مسألة نحويّة جاءت نتيجة المعنى الصرفيّ ، وبعبارة أوضح فإن فرّح مثلا طلبت مفعولا (تعدّت) لما طرأ عليها من معنى الجعل الّذي جاء من الصيغة الصرفيّة (فعّل) وهذه هي حقيقة المعنى الصرفيّ.

---

[٤٣] رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦هـ ، ١٢٨٧ م) ، شرح شافية ابن الحاجب ، ٤ج ، تحقيق محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٢ م ، ج١/ص٩٣

ثم نقل مخالفة المصنف للصرفيين في أن مثل فسقته ليس للنسبة كما زعموا ، وإنما قال : يرجع معناه إلى التعدية . أي جعلته فاسقا بأن نسبته إلى الفسق ، وهذا ما ذكرته سابقا ، وهو عين ما أراد . فالحقيقة أن معناه يعود للجعل وليس للتعدية التي هي نتيجة للجعل كما وضحت .

ثم خصّ الرضيّ الصيرورة بمعنى مستقلّ وفصّلها من جهة الأصل أو الفاعل أو المفعول ، قال: " ويجيء بمعنى صار ذا أصله ، كورّق : أو أورق ، أي صار ذا ورق ، وقيح الجرح: صار ذا قيح+[٩٤] ، ومن جهة الفاعل : روّض المكان ، أي صار روضا ، وعجّزت المرأة ، وثيّبت .. . ومن جهة المفعول : سبحان الذي ضوأ الأضواء ، وكوّف الكوفة وبصّر البصرة ، أي جعلها أضواء وكوفة وبصرة .

ومن المعاني التي استخلصها أيضا: المشي إلى الموضع المشتق منه ، نحو : كوّف ، وفوّز وغوّر ، وهذا فرعٌ على معنى الوقت الذي سيذكره لاحقا مستقلّا بمعنى عمل شيء في الوقت ، نحو: هجّر ، ومسّى وغلّس ، وقد وقفت عند هذه المسألة حينما أوردها سيبويه وبيّنت أنّ المعنى هناك هو الصيرورة إلى الزمان ، وهنا الصيرورة إلى المكان ، فكوّف : صار إلى الكوفة ، ولا يؤدي هذا المعنى قوله: المشي إلى المكان إلاّ توسّعا ، لأن المعنى المراد على وجه الدقة : الصيرورة التدريجيّة أو على مهلة.

وذكر سائر المعاني التي سبقت عند متقدّميه ، نحو: الدعاء ، والسلب ، وعمل شيء في الوقت . نحو : هجّر ، ومسّى ، وغلّس.

---

[٩٤] الرضيّ الاستراباذي ، شرح الشافية ٩٥/١

المحدثون ومعاني فعّل :

تابع المحدثون القدماء في معاني فعّل من حيث تعديدها وتكثيرها . ومن حيث نقل المعاني ذاتها وتشعيب بعضها ، ولم أظفر بمن ضبط هذه المعاني أو سعى إلى ردّها إلى معنى صرفيّ واحد .

وحين سعت نجاة الكوفي إلى ذلك فإنها لم تأت بجديد ؛ إذ ذكرت معانيها التي ذكرها القدماء ، ثم قالت . فصيغة فعّل تفيد التعدية مع ملحظ الدلالة على التكثير الذي هو أصلٌ فيها[٢٥] . فما يبدو في قولها أنه خلاصة معاني فعّل ليس هو في الواقع كذلك ؛ لأنّ التعدية نتيجة نحويّة للمعنى الصرفيّ كما وضّحت . زيادة على أن قولها بأن التكثير أصلٌ في فعّل - وهو رأي كثرة من القدماء كما أشرت- ليس الأمر فيه كذلك ؛ لأنّ المبالغة النوعيّة فيها أكثر رسوخا من المبالغة الكميّة التي تُعدُّ وجها من تجليّات المبالغة في بعض الأفعال التي لا تحتمل إلا التعديد

لذلك وقفت نجاة الكوفي[٢٦] على ما وقف القدماء عليه متحيّرين ، فلم تستطع فك إشكال ما أشكل عليهم حين لم يضبطوا معنى فعّل الصرفيّ وجنحوا بها إلى التكثير . وستأتي مسألة اختلافهم في الفعل نزّل في القرآن الكريم بين معنى التكثير والمبالغة وما دار حول ذلك .

---

[٢٥] نجاة الكوفي ، أبنية الأفعال دراسة نحوية قرآنية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩م ، ص ٥١

[٢٦] انظر : نجاة الكوفي ، أبنية الأفعال ، ص ٥٠

وقد حاولت ربط التكثير بالفعل من حيث تعديه ولزومه ، وان التكثير عادة ما يأتي مع الأفعال المتعدية وقليلا مع اللازمة ، وهو أمر لم يقدم في حل المشكلة شيئا.

وحين وقفت خديجة الحديثي عند معاني فعّل[٣] استندت الى ما ورد عند القدماء ، وخلطت بعض المعاني ببعض ، فهي لم تفرّق بين التعدية والصيرورة في فعّل ، وجعلت معنى إصابة المفعول بالفعل نحو : عشرته ، وسدسته ، وهو معنى تفردت به ولم يرد عند غيرها ، فيما أعلم ، وهو معنى غير دقيق لأن كلّ مفعول محسوب بالفعل إلاّ إن حُمل قولها على أنها تعني بالإصابة الجعل والتصيير ، فإنه إذ ذاك يستقيم؛ لأن معنى الجعل والصيرورة هي مبينة ومشاعة في عشر وسدس لا يخفى.

ثم ذكرت معنى(جعل المفعول بقدر الفعل) ، نحو كثّرت وقلّلت ، وهو معنى لم يرد عند غيرها ، ولا يمكن اعتباره معنى صرفيّا ، لأنهما يعودان صرفيا إلى معنى الجعل والتصيير ، وهو المعنى الصرفي العام الذي يجمع كل الأمثلة سواء مع هذين الفعلين أو غيرهما ، ولا يمكن أن نخصص كل فعل أو فعلين بمعنىً صرفيّ.

وكانت الحديثي قد تابعت القدماء في عدّهم أكثر وأقلّ بمعنى جاء بالقليل وبالكثير صرفيّا[٤] ، وهي كثّر وقلّل ذكرت المعنى المشار إليه وهو

---

(٣) خديجة الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، منشورات مكتبة النهضة ، ط١ ، بغداد ، ١٩٦٥م ، ٢٩٣.

(٤) خديجة الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، ٢٥٢.

جعل المفعول بقدر الفعل . فهو كان ما ذكرت معنى صرفيا صحيحا ومضبوطا لما افترق فعّل عن افعل لأنّ كليهما عدّى الفعل وهي نتيجة لمعنى الصيرورة والجعل والفرق بينهما هو في المهلة والمبالغة في كثّر وقلّل الّتي لا توجد في أكثر وأقلّ .

ومن المحدثين من اختص معاني أبنية الأفعال بكتاب مستقل ، لكنّه لم يتجاوز ما ذكر القدماء[٤٩].

أمّا هاشم طه شلاش فقد تجاوز القدماء والمحدثين في تكثير معاني الصيغة إذ أوصلها إلى واحد وعشرين ، منها سبعة معاني عدّدها في البدء ، هي ذاتها ما سبق عند القدماء بصبا ومعنى[٥٠] ، وذكر من المعاني التي لم أجدها عند غيره: اتّخاذ الفعل من الاسم ، نحو خيّم القوم: ضربوا خياما ، وصلّب الراهب: اتّخذ في بيعته صليبا ، مستشهدا ببيت الأعشى:

وما أيْبُليٌّ على هيكلٍ بناه وصلّب فيه وصارا[٥١]

---

[٤٩] ابو أوس ابراهيم الشمسان ، بنية الفعل دلالاتها وعلاقاتها ، دار المدني ، ط ١ ، جدّة ، ١٩٨٧ م ، ٢٥ - ٣٢

انظر: هاشم طه شلاش ، أوزان الفعل ومعانيها ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ١٩٧١م ، ٧٤- ٨٣

[٥١] انظر : ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرح وتعليق : محمد حسين ، مكتبة الآداب ، ص ٥٣ (والأيْبلي صاحب العصا التي يُدقّ بها الناقوس . الهيكل موضع في صدر الكنيسة يُقرّب فيه القربان)

وورد حديث عائشة رضي الله عنها ، أن النبيّ صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى التصليب في ثوب قضبه ، أي قطع موضع التصليب منه[٥١]...

والحقيقة أنّ هذا المعنى لا يعدو معنى الجعل والصيرورة في شيء ، فأمثلة المذكورة تؤول بمعناها الصرفيّ إلى : صار القوم ذوي خيام ، وصار ذا صليب ، وصلّب الثوب : جعله مصلّبا أو جعل التصليب فيه .

ومن المعاني التي ذكرها الحضور في الشيء ، نحو : جمّع : حضر الجمعة ، ووسّم : حضر الموسم . مفرّقا هذا المعنى عن معنى آخر نقله عن القدماء ، وهو عمل الشيء في الوقت المشتق منه الفعل ، نحو : هجّر ، ومسّى ، وغلّس ، وقد سبقت الإشارة إلى المعنى الثاني ورُدّ إلى المعنى الصرفيّ الأساسيّ. وعدّه حضورا في الشيء لا يختلف عن هذا في شيء. وقد فرّق الكاتب بين هذا الأخير ومعنى قصد المكان الذي جعله مستقلا ، نحو : كوّف ، فوّز ، عوّر ، مع أنّ معناهما الصرفيّ واحد بفارق الزمان والمكان ، وقد فرّق أيضا بين ما تقدّم وبين ما ذكره القدماء وعدّه هو معنى مستقلا ، وهو الإتيان في الوقت المشتق منه الفعل ، كصبّح وغلّس[٥٢].

وذكر معنى الحيلونة ، نحو : ظهّر ، أي حان الظهر ، وهو لا يختلف عن معنى هجّر وصبّح ، وغلّس في شيء ، وقد سبق توضيح الصيرورة فيه.

---

(٥١) الحديث بتمامه في مسند الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، عادل مرشد ، وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، طبعة١ ، ٢٠٠١م . ج٤٣/ ص١٤ حديث رقم ٢٥٨١٠

(٥٢) انظر : هاشم طه شلاش ، أوزان الفعل ومعانيها ، ٨٣

وجميع ما تقدّم يعود إلى معنى الصيرورة إلى الزمن أو المكان ولا فائدة من تفريع المعاني وتكثيرها ، وهو ما أدّى إلى الخلط والتشويش فيما بينها.

ومن المعاني التي ذكرها ، معنى الاعتقاد ، نحو: وحّد ، وقدّس[٥٤] ، ومعناه الصرفيّ كما لا يخفى الجعل والصيرورة ، وذكر معنى القبول ، نحو: شفّعت في كذا ، كقول حاتم :

فككتَ عدًيا كلّها من إسارها فَفَضِل وشفّعني بقيس بن جَحْدَر[٥٥]

ولا يخفى أن شفّعني : اجعلني شفيعا ، وما معنى القبول إلّا خلط للدلالة بالمعنى الصرفيّ ، وتكثير للمعاني .

وذكر معنى الحمل: حفّظه الكتاب : أي حمله على حفظه ، وكلّ ذلك يعود إلى الجعل والصيرورة .

فعّل والمعنى الصرفيّ الواحد :

تبيّن بعد استعراض معاني (فعّل) عند القدماء والمحدثين وجاهة ضبط معانيها إلى معنى صرفيّ واحد ، هو الجعل والصيرورة على مكث أو مهلة أو مبالغة ، وهو معناها الصرفيّ الحقيقيّ والرئيس من غير ما تعسّف ، إذ تبيّن أنّ تكثير المعاني يتجاوز معناها الصرفيّ إلى دلالات الأمثلة والاستعمالات وتشعيب المعنى إلى معان بلا طائل ، بل إنه أدى إلى اختلاط المعاني وتداخلها اصطلاحا وتمثيلا.

---

[٥٤] انظر: السابق ٧٩

[٥٥] انظر: ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره ، صنعة يحيى بن مدرك الطائي ، رواية هشام بن محمد الكلبي ، تحقيق: عادل سليمان جمال ، الطبعة٢ ، ١٩٩٩م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مصر ، ٧٠

المعنى المذكور لم يغب عن القدماء والمحدثين نصّاً وإشارة ، غير أنّهم لم يجعلوها ذات معنىً واحد تعود سائر المعاني إليه ، بل عدّوه معنىً من المعاني ، ووضعوه جنباً إلى جنب مع سائر المعاني التي اشتقوا بعضها من بعض وكثّروها.

ومن عباراتهم التي أصابت شطر المهلة في المعنى قول ابن زنجلة : " (فعّلت الشيء) على تمهّل+[٥٦] ، وقول ابن خالويه :" فالحجّة لمن شدّد (يعني الفعل بلّغ) أنّه أراد تكرير الفعل ومداومته+[٥٧] ، وقال الراغب الأصفهاني:"وقد أجّلته : جعلتُ له أجلا+[٥٨]

وقد جنح كثيرٌ منهم إلى اعتبار التكثير هو المعنى الرئيس لهذه الصيغة كما أشار غير واحد منهم[٥٩] ، وما أرى التكثير إلّا وجها من وجوه الجعل والصيرورة على مُكْث ومبالغة؛ لأنّ المعنى الأخير أرسخ في

---

[٥٦] عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة (٤٠٣هـ) ، حجة القراءات ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة ٥ ، ١٩٩٧م ، ص ٢٧٩

[٥٧] الحسين بن أحمد ابن خالويه (٣٧٠هـ) ، الحجة في القراءات السبع ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة٣ ، ١٩٧٩م ، ١٥٧

[٥٨] الراغب الأصفهاني ، المفردات ، ١٦٥ (أجل)

[٥٩] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ٦٥/٤ ، السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ٤٤٣/٤ ، ابن جنّي ، المحتسب ، ٣٠١/١ ، موفق الدين يعيش بن علي ابن يعيش ، (٦٤٣هـ ، ١٢٤٥ م) ، شرح المفصّل ، ١٠ج ، عالم الكتب ، بيروت ، ج٧/ص١٥٩ ، مكي بن أبي طالب القيسيّ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، الطبعة ٤ ، ١٩٨٢م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ٤٣٦/١ ، ١٩٦/٢ ، ٣٢٢/٢.

الصيغة ، وما التكثير إلا أحد وجوهه . فالفكّت والمهلة (وقد يكون هو ما عبر عنه القدماء بالمبالغة) قد يتوجّه إلى المبالغة النوعيّة ، وهي الاهتمام والحفاوة بإحداث الفعل على مهلة ، وقد يتوجّه إلى التكثير والتعديد لا سيّما في الأفعال التي يناسبها التكثير العدديّ أكثر من المبالغة النوعيّة.

وممّا يؤيّد ذلك أن التكثير ليس هو المعنى الغالب في أمثلة الصيغة ولكنّه محصور بأمثلة (أفعال) بحتملة ، وعدم عموم التكثير ومغالبة المبالغة النوعيّة له هو ما جعل أقوال القدماء تضطرب في بعض الشواهد بين التكثير والمبالغة . وهو الإشكال ذاته الذي وقف عنده المحدثون في مجمع اللغة العربيّة (القاهرة) وقرّروا قياسيّة (فعّل) للدلالة على التكثير والمبالغة ، في عبارة تسترضي الدلالتين وتزاوج بينهما ، مع إغفال جزء أساسيّ من المعنى الصرفيّ وهو الجعل والصيرورة [٦٠].

ولانحياز القدماء إلى معنى التكثير في (فعّل) فضّل سيبويه (غلّقت) على (أغلقت) التي جاءت في شاهد شعريّ فصيح هو قول الفرزدق:

ما زلت أفتحُ أبوابا وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمّار[٦١]

ووجه تفضيل سيبويه (غلّقت) على (أغلقت) هو أنّ الأبواب جمع فيناسبها (غلّقت) لما فيها من التكثير على ما يرى. ومع ما تقدّم من سيبويه

---

(٦٠) انظر: خالد بن سعود العصيمي . القرارات النحوية والتصريفيّة لمجمع اللغة العربيّة ، جمعا ودراسة وتقويما حتى عام ١٩٩٥م ، دار التدمرية ، السعودية ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة ١ ، ٢٠٠٣م ،ص ٦٢٧

(٦١) انظر : سيبويه ، الكتاب ٤/٦٥

إلا أنه لم يجد بدًا من وصف الثانية (أغلقت الأبواب) بأنه استعمال عربي جيد[٦١].

وفسّر الفارسي استجادة سيبويه للثاني بأنّ (اغلقت الأبواب) تحتمل التكثير كما يدلّ الفعل المخفف أحيانا على التكثير[٦٢]. ولو انطلقوا من معنى فعّل الصرفيّ الحقيقيّ ما وجدنا هذا الإلحاح على معنى التكثير. لأنّ معنى (غلّقت الأبواب) صرفيًا : جعلت الأبواب وصيّرتها مغلقة زيادةً على المهلة والمكث في التغليق التي يمكن أن تتوجّه إلى تكثير الأبواب ، أو إلى المبالغة في فعل الغلق ، وهو ما تنبّه له الأصفهاني في مفردات غريب القرآن[٦٤] في هذا الفعل ذاته ، حين ورد في الآية الكريمة ﴿ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ ﴾ [يوسف ٢٣].

أما معنى (أغلقت الأبواب) : إي جعلت الأبواب وصيّرتها مغلقة ، بلا مهلة ومكث هنا ، ومنح الجمع فيها جاء من أنّ الأبواب جمع ، وهو الملمح نفسه الّذي لا تخلو منه العبارة السابقة ، وهو ما جعلهم يفضّلون(غلّقت) لتناسب التكثير في الجمع .

ومن الأمثلة التي استوقفت القدماء بين التكثير والمبالغة ، الفعل(نزّل) ، إذ ألمح سيبويه إلى أنّ نزّل وأنزل بمعنى واحد ، مشيرا إلى أنّ أبا عمرو يفرّق بينهما[٦٥]

---

[٦١] انظر: سيبويه ، الكتاب ٦٣/٤

[٦٢] انظر: أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد(٣٧٧هـ/٩٨٧م) ، التعليقة على كتاب سيبويه ، تحقيق : عوض بن حمد القوزي ، ط١ ، بلا ناشر ، ١٩٩٠م ، ج٤/ ص١٣٥

[٦٤] انظر: الراغب الأصفهاني ، المفردات ٦١٢ (غلق)

[٦٥] انظر : سيبويه ، الكتاب ٦٣/٤

وحين وقف الزمخشري على هذين الفعلين في قوله تعالى ﴿ نزّل عليك الكتاب بالحق مصدقًا لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل ﴾ [الأنعام٣] ، فسر استعمال (نزّل) مع القرآن ، و (أنزل) مع التوراة والإنجيل بأن القرآن نزل منجما ، ونزل الكتابان جملة[٦٥]. وقال في موضع آخر :"لأن القرآن نزل مفرقا منجما في عشرين سنة بخلاف الكتب قبله+[٦٦] ، ونقل عن ابن عبّاس أنّه قرأ ﴿وقرآنا فرّقناه﴾ [الإسراء ١٠٦] بالتشديد ، وقال(أي ابن عبّاس) موجّها قراءته : " لم ينزل في يومين أو ثلاثة ، بل كان بين أوله وآخره عشرون سنة+[٦٧].

وقد اعترض أبو حيّان على مذهب الزمخشري هذا ، وملخص اعتراضه أن التضعيف في (نزّلنا) للنقل ، والتضعيف هنا مرادف لهمزة النقل ، ثم عدّ أن قول الزمخشري أن نزّلنا دال على التنجيم مؤداه أن الزمخشري يرى أن التضعيف للتكثير. ثم ردّ أبو حيان دلالة نزّل على التكثير بأن التكثير يأتي غالبا في الأفعال التي تكون قبل التضعيف متعديّة ، قال:" ونزّلنا لم يكن متعديًا قبل التضعيف إنّما كان لازما ، وتعدّيه إنّما يفيده التضعيف أو الهمزة ، فيكون التعدي المستفاد من التضعيف دليلا على أنّه للنقل لا للتكثير+[٦٨] . ثم يقول أبو حيّان لو كان التضعيف في(نزّل) مفيدا للتنجيم

---

[٦٥] انظر: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ ، ١١٤٣ م) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، ٤ ج ، دار الكتاب العربي ، ط ٣ ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ ، ج١/ص٣٣٦

[٦٦] الزمخشري ، الكشاف ٥٧٦/١

[٦٧] الزمخشري ، الكشاف ٦٩٩/٢

[٦٨] انظر : أبو حيّان الأندلسي ، البحر المحيط ١/ ١٦٧ ، ١٦٨

لاحتاج قوله تعالى﴿ وقال الذين كفروا لولا نُزِّلَ عليه القرآن جملة واحدة ﴾ [الفرقان ٣٢] إلى تأويل ؛ لأن التضعيف دالّ على التنجيم والتكثير ، وقوله جملة واحدة ينافي ذلك. ثم زاد حجة أخرى لتأييد التعدية في(نزّل) لا التكثير ، وهي أنّ القراءات بالوجهين تدلّ على أنّهما (أنزل ونزّل) بمعنى واحد .

والملاحظ أنّ أبا حيان ألزم الزمخشريّ بمعنى التكثير واعترض عليه ، ومعنى التكثير ليس لازما من قول الزمخشري بالتنجيم . فلا يخلو اعتراض أبي حيّان من التحامل ؛ لأنّه اعتبر التنجيم في عبارة الزمخشري تكثيرا ، ومن ثم فقد معنى التكثير .

والتنجيم هو تفريق نزول القرآن في عشرين سنة كما ذكر الزمخشري ، وهو معنى إلى السهلة والمكث أقرب منه إلى قصد التكثير ، لأنّنا اذا افترضنا أن معنى نزّل الصرفي في الآيات المذكورة التكثير فمؤدّى ذلك تكرار فعل إنزال القرآن بجملته ، وهذا غير وارد ، فسياق الآيات يدل على أن المراد بالقرآن الكتاب بجملته في مقابل التوراة والإنجيل .

أمّا تنزيل أجزاء الكل وتفريقها حتى يكتمل فهذا ليس تكثيرا للفعل ، وإنما هو تأدية الفعل على مهلة ومكث. يؤيّد ذلك قوله تعالى ﴿ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا ﴾ [الإسراء ١٠٦].

هذا هو ظاهر تفسير الزمخشري وهو يتّفق تماما مع معنى (فعّل) الصرفيّ الّذي يدور عليه هذا البحث.

وما ذكره أبو حيان من ردّ للتكثير في الفعل المذكور على وجاهته لا يتسلّط على قول الزمخشري في الفعل.

وقد قصر أبو حيّان معنى فعّل (نزّل) هنا على الجعل والتصيير (النقل والتعدية على حسب عبارته) نافيا التكثير.

وحين النظر في هذه المسألة (التي تبدو خلافية) من جهة المعنى الصرفيّ ل (فعّل) المقرّر في هذا البحث نجد أن الرأيين يتفقان ولا يتناقضان ، ويكمّل أحدهما الآخر ؛ لأنّ مجموع ما ورد فيها من الزمخشري وأبي حيّان أن فعّل تفيد الجعل والتصيير(النقل والتعدية على حسب عبارة أبي حيّان) على مهلة ومكث (التنجيم الّذي ذكره الزمخشري).

وإذا ما ركنّا إلى معنى فعّل الصرفيّ (المقرر في هذا البحث) فإنّ الإشكالات المثارة في هذه المسألة تتلاشى.

غير أني أخالف أبا حيّان في عدم تفريقه بين نزّل وأنزل ، فهذا مذهب سيبويه من قبل ، وهو يصدق حين تكون نظرتنا للمعنى الصرفيّ جزئيّة وليست كليّة ، فأنزل ونزّل يتّفقان في التعدية (الجعل والتصيير) ولكنّهما يفترقان في المهلة والمكث الّتي في فعّل وليست في أفعل.

واستناد أبي حيّان الى القراءات التي جاءت بالوجهين على أفعل وفعّل[٧٠] في توحيد معناها لا يسلّم به؛ لأن كل قراءة على معنى.

والتكثير الّذي نفاه أبو حيّان ليس بلازم من قول الزمخشري كما ذكرت ، قال الألوسي : " ذكر بعض المحققين... أن التدريج (المهلة والمكث) ليس

---

[٧٠] انظر : أبو حيان الأندلسي . البحر المحيط ١٠/١٦٩.

في التكثير بل الفعل شيئا فشيئا كما في تسلسل... فصيغة فعّل تدلّ عليه.. لكنه إذا قامت القرينة يُراد بالتدريج التنجيم»[٧١].

وعليه لا يكون قوله تعالى ﴿جملة واحدة﴾ محتاجا إلى تأويل لأنه لا يُحمل(نزّل) على معنى التكثير فقط ، ولكنّه يُحمل على الاهتمام والحفاوة والمبالغة أيضا.

وخلاصة المسألة أن المبالغة(النوعيّة) والتكثير (العدديّ) مختلطان متداخلان في صيغة فعّل لأنهما أصلا وجهان للمهلة والمكث والتدرّج الّذي فيها زيادة على الجعل والصيرورة ، لذلك فكلّ فعل يُصاغ على فعّل يصيبه معنى الجعل والصيرورة ، وهو معنى ملازم زيادة على المكث والمُهلة في تأدية الفعل ، والقسم الثاني من المعنى إمّا أن يتجلّى بتكثير عدديّ ، إن كانت دلالة الفعل تحتمل ذلك ، أو بمبالغة نوعيّة ، وقد يحتمل الفعل الوجهين معا ، فالفعل بتّك مثلا فيه مهلة وتدرّج تحتمل المبالغة النوعيّة ، غير أنّ التكثير العدديّ أولى به ، ومثله الفعل بذّر ، وفتّح ، وجرّح ومزّق ، وفجّر.

وثمّة أفعال متعديّة ولازمة تتجلى المهلة والمكث فيها بالمبالغة النوعية ونسبت العدديّة ، نحو: بشر ، بلّغ ، جلّى ، سرّح ، سعّر ، كوّر ، بطّأ ، برّأ ، جهّز.

شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى ١٢٧٠هـ) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ١٥ج ، تحقيق : علي عبدالباري عطية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة١ ، ١٤١٥هـ ، ج٨/ص٧٥.

، هناك افعال يختلط فيها التكثير والمبالغة النوعيّة بشدة ، مثل: غلّق ، صرّف ، حمّل ، سيّر ، هدّم ، نقّب ، محّص ، كرّه .

فالمهلة والمكث هما الأصل في المعنى الصرفيّ مع الجعل والتصيير ، والتكثير فرعٌ عليها وتغالبه المبالغة النوعية (الحفاوة والاهتمام والتشديد) ، فلو كان التكثير هو المعنى الأساسيّ لشمل معظم أمثلة الصيغة ، ولكنّه واقع كما ذكر أبو حيّان في الأفعال الثلاثية المتعديّة إذا صيغت على فعّل ، بل لا يشملها كلّها ، وتزاحمه المبالغة النوعية في كثير منها ، يزاد على ذلك أنّ أغلب اللازم المُصاغ على فعّل هو للصيرورة والمبالغة النوعيّة (المهلة والتدرّج) .

ويُزاد على ذلك أيضا أنّ فعّل المشتقة من الأسماء مثل: جهّز ، رتّل ، شبّه ، غيّر ، وغيرها لا تفيد غالبا التكثير .

وبعد كل ما تقدّم أستطيع أن أخلص مطمئنا إلى أن التكثير ليس معنى صرفيّا أصيلا في فعّل ، ولكنّه وجه من وجوه المبالغة والمكث فيها ، يظهر في الأفعال الّتي يناسبها التكثير .

خلافا لفاضل السامرائي الّذي عكس المسألة فهو يرى أن التلبث والمكث واستغراق وقت أطول في صيغة فعّل إنّما هو من مقتضيات التكثير المبالغة[٧٢] .

فاضل صالح السامرائي ، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، الطبعة ١ ، ٢٠٠٦م ، ص ٥٨ .

ولو وقف القدماء على معنى فعّل الرئيس ووحدوه لما ثار ما ثار من اختلاف بين التكثير والمبالغة والتعدية (التي تقابل الجعل في هذا البحث). فحين استظهر أبو حيان على الزمخشري بقوله تعالى(لولا نُزّل القرآن عليه جملة واحدة) ، إذ كيف يجتمع التنجيم وجملة واحدة إن كان الزمخشري يريد التكثير ، وهو استشكال جيد لو لم تُفد نزّل إلاّ التكثير ، أمّا ومعناها الصرفيّ المهلة والتدرّج والمكث (المبالغة) زيادةً على الجعل فالخطب في التوجيه هيّن؛ لأنّ المبالغة نوعيّة فيها تدرّج وحفاوة واهتمام .

ومنهم من تمسّك بأن التضعيف في المثال السابق للتعدية احترازا من الاستشكال السابق ، ونفى ابن عاشور أن يجتمع في التضعيف التعدية والدلالة على تقوية الفعل ، قال : " وأمّا إذا صار التضعيف للتعدية (يعني في نزّل) فلا أومن أنه يدل على تقوية الفعل إلاّ أن يُقال: إنّ العدول من التعدية بالهمز إلى التعدية بالتضعيف لقصد ما عُهد بالتضعيف من تقوية معنى الفعل ، فيكون قوله : نزّل عليك الكتاب ، أهم من قوله: وأنزل التوراة والإنجيل للدلالة على عظم شأن نزول القرآن+[٧٣]

ويبدو لي أنّ في التفريق بين المبالغة (الاهتمام والتدرّج) والتعدية تعسُّفا يقود إلى مثل هذه النتائج التي تقرّ بالنتيجة ذاتها ولكن من طريق أبعد وأوعر .

وثمّة إشارات تاريخية تدل على أصالة المبالغة دون التكثير في صيغة فعّل ، وذلك أن بعض الدراسات السامية قابلت بين فعّل وفاعل التي تدلّ

---

[٧٣] انظر : التحرير والتنوير ٣/١٤٧ ، ١٤٨

على المبالغة عند السيوطي ، زيادة على النص على معنى المبالغة فيه ولعل الإشارة الأولى مؤيدة بشعور الصيغتين في بعض القراءات القرآنية . نحو : ضعفات وضاعفت[1] ، فقد تختلف المبالغة عن الصيغتين.

ونذكر بعضهم أن فعل سيبويه[2] ، وهو ثالث المعنى الذي ذكر في أفعل ، وهي إشارة تؤكد معنى الجعل والصيرورة فيها.

---

(1) انظر : مبادئ موسكاتي ، ... أولندورف ، أطلس تيلر ، فلرد فون رومر مدخل إلى نحو اللغات الساميه المقارن ، ترجمه وقدم له مبدي المخزومي ، عبدالختار المطلبي ، عالم الكتب ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٩٣ م ، ص ٢٠٢ ، عامر سلامه ، أوزان الفعل ومعانيها ٢٠٣

(2) انظر : محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) ، جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري) ، (٢٠٤ج) تحقيق : احمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة ١ ، ٢٠٠٠م ، ج٨/ ص٢١٧ ، مكي بن أبي طالب القيسي ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، الطبعة ... مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ج١ ص٣٠٠ ، ص ٤٥١ .

انظر : ... سكاتي وآخرون ، ... في نحو اللغات السامية ...